مجلة دراسات مالية ومحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
المجلد 09العدد02 - ديسمبر 2022

الآثار الاقتصادية لتحويلات السودانيين العاملين بالخارج (1977-2000)

The Economic Effects of Remittances from Sudanese Working Abroad (1977-2020)

د. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل

أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية ، جمهورية السودان

abuamona65@yahoo.com

تاريخ التسليم: 01-12-2021 تاريخ المراجعة:20-12-2021 تاريخ القبول:27-05-2022

الملخص

الملخص

تبرز أهمية البحث من أهمية تحويلات السودانيين العاملين بالخارج كمصدر رئيسي لموارد النقد الأجنبي في السودان. وتمثلت فرضيات البحث في وجود علاقة طردية بين تدفقات تحويلات السودانيين العاملين بالخارج وكل من الناتج المحلي الإجمالي واحتياطي النقد الأجنبي والصادرات السلعية، وقد أثبتت نتائج التقدير القياسي صحة هذه الفرضيات، وأوصى البحث بضرورة الاهتمام بآليات جذب تحويلات العاملين بالخارج في السودان وتفعيل دور السفارات والقنصليات في اجتذابها. بالإضافة إلى توفير البيئة الجاذبة لاستثمارات وتحويلات العاملين والسعي لاستقرار سياسات النقد الأجنبي وسعر الصرف.

الكلمات المفتاحية: التحويلات ، الناتج المحلي الإجمالي ، الصادرات السلعية ، احتياطي النقد الأجنبي .

Abstract

This research evaluates the economic effects of remittances of Sudanese working abroad (SWA) on Sudan economy. Significance of this research comes from the role of the SWA remittances as a major source of foreign exchange for the country. The assessment is built on three hypotheses including the existence of positive relationships between the remittances of the SWA, on the one hand, and merchandise exports, Gross Domestic Product (GDP) and foreign exchange reserves, on the other hand. The results obtained from econometric analysis prove the validity of these hypotheses. The research recommends drawing more attention to improving performance of the mechanisms for attracting remittances of SWA and activating the role of Sudan embassies and consulates in this matter, besides, providing conducive environment for SWA investments and remittances, and stabilizing policies of foreign exchange and exchange rates.

Key words :Remittances Gross Domestic Product (GDP) ،merchandise exports، foreign exchange reserves

1:الإطار المنهجي والدراسات السابقة

1-1: الإطار المنهجي

المقدمة : تهتم الكثير من دول العالم بتحويلات العاملين بالخارج ، لا سيما الدول النامية التي تعاني من نقص تلك الموارد، ويعتبر السودان من الدول التي كانت تعتمد على هذه التحويلات قبل إنتاج النفط وتصديره والاستفادة من عوائده في العام 1999 م ، كما أن انفصال دولة جنوب السودان في العام 2011 م وتحول ما يقارب 75% من إيراداته لصالحها ، أفضى إلى البحث مصادر تتسم بالاستدامة والاستمرارية لتوفير موارد للنقد الأجنبي ، ويحاول البحث ، دراسة الآثار الاقتصادية لتحويلات السودانيين العاملين بالخارج لفترة زمنية طويلة (2020-1977) بهدف تحديد هذه الأهمية إحصائياً إضافة إلى التحليل الاقتصادي ، مع الأخذ في الاعتبار التطورات الدولية والإقليمية لهذه التحويلات .

أهمية البحث : تبرز أهمية البحث في أن تحويلات العاملين بالخارج تعتبر مصدر رئيسي لموارد النقد الأجنبي ، وبالتالي فان توفرها يساعد في سداد احتياجات الدولة من الاحتياجات الأساسية والسلع الرأسمالية ، مع الأخذ في الاعتبار أن السودان يتميز بتواجد نسبة مقدرة من العاملين في الخارج لا سيما في دول الخليج ، منذ بداية عقد السبعينات من القرن العشرين ، لذا فان تدفق هذه التحويلات عبر القنوات الرسمية يساعد في إدارة موارد النقد الأجنبي بما يتوافق مع السياسات الاقتصادية الكلية المرسومة ، ولعل أهميتها تبرز بشكل أكبر ، عند مقارنتها بالمساعدات والمنح وصافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى المساعدة في تكوين احتياطي نقد أجنبي لدى السلطة النقدية .

مشكلة البحث : تتركز مشكلة البحث في أن تحويلات السودانيين العاملين بالخارج ، على الرغم من تدفقها عبر القنوات الرسمية وغير الرسمية ، إلا أن الاستفادة منها لم تكن بالصورة المرجوة ، على الرغم من الجهود المبذولة من قبل جهاز السودانيين العاملين كقناة رئيسية ومباشرة لحل إشكالاتهم ، وتبرز المشكلة في أن هذه التحويلات تعتبر عاملاً رئيسياً كمصدر رئيسي للنقد الأجنبي ، مع تباين المصادر الأخرى ، مما يشير إلى ضرورة حل العقبات التي تحول دون توظيفها بهدف الاستفادة منها وفق منهجية إدارة الاقتصاد.

فرضيات البحث: يسعى البحث إلى اختبار الفرضيات التالية :-

1- وجود علاقة طردية بين تحويلات السودانيين العاملين بالخارج والناتج المحلى الاجمالى

2- وجود علاقة طردية بين تحويلات العاملين بالخارج واحتياطي النقد الاجنبى .

3- وجود علاقة طردية بين تحويلات السودانيين العاملين بالخارج والصادرات السلعية .

منهجية البحث: يتم إتباع المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة .

حدود البحث :الحدود المكانية : جمهورية السودان ، الحدود الزمانية : 2020-1977

مصادر البحث: يعتمد البحث على المصادر الثانوية ، والتي تشمل الكتب والدوريات والبحوث ، بالإضافة للتقارير الاقتصادية المحلية والأجنبية .

هيكل البحث: يتكون البحث من الإطار المنهجي والدراسات السابقة ، ويشمل ثلاثة أقسام ، مفهوم و واقع تدفق التحويلات المالية على المستوى الإقليمي والعالمي ، أما القسم الثاني فيشير إلى مفهوم و واقع تدفق التحويلات المالية على المستوى الإقليمي والعالمي ، بينما يستعرض القسم الثالث ، المنهجية المتبعة في التحليل وذلك من خلال استخدام المناهج والأساليب القياسية الحديثة والتي تتمثل في أساليب تحليل نماذج انحدار السلاسل الزمنية المتكاملة ، بالإضافة إلى نتائج وتوصيات البحث .

2-1 :الدراسات السابقة

- **دراسةs (Gyan, Mukti and Kamal 2008)** ، تبحث هذه الدراسة تأثير تحويلات العاملين على النمو الاقتصادي في عينة من 39 دولة نامية تستخدم بيانات الفريق الفترة من 1980 إلى 2004 مما أدى إلى 195 ملاحظة. تم تقدير نموذج النمو القياسي باستخدام كل من التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية وقد أظهرت النتائج التجريبية توافقًا عامًا كبيرًا بناءً على التأثيرات الثابتة حيث تم رفض نموذج الآثار العشوائية في الاختبارات الإحصائية. وبينت الدراسة أن التحويلات لها تأثير إيجابي على النمو ، نظرًا لأن التقديرات الرسمية للتحويلات المستخدمة في التحليل تميل إلى ذلك.

- **دراسة (D. O. Olayungbo and Ahmod 2019)**، تناولت الدراسة العلاقة بين التحاويل المالية والتنمية والنمو الاقتصادي في مجموعة من 20 دولة أفريقية جنوب الصحراء خلال الفترة 2015-2000 استخدمت الدراسة كلاً من مجموعة المتوسطات المجمعة والمجموعة المتوسطة ARDL/ التقديرات باستخدام اختبارات جذر الوحدة والاندماج المشترك، بينت الدراسة أن نتائج التكامل والتحويلات المالية والتنمية على النمو الاقتصادي كانت إيجابية في المدى القصير والطويل. ، كما أن العلاقات السببية بين التحويلات المالية و التنمية إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت أحادية الاتجاه. ومع ذلك، لا توجد علاقة سببية بين التحويلات المالية والتنمية في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء.

-**دراسة (سمية ، 2020)** ، هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تحويلات السودانيين العاملين بالخارج على ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة (2015-1980). استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي لبيانات عينة عشوائية من الكفاءات السودانية المهاجرة، ومن أهم نتائج الدراسة: أن تحويلات العاملين بالخارج كان لها دور كبير في توفير النقد الأجنبي ، كما أن جزء كبير من هذه التحويلات يتدفق خارج النظام المصرفي، إذ أن 3.5 فقط من عينة الدراسة يقومون بالتحويل عبر الجهاز المصرفي، لكن هذه التحويلات لها تكلفة في التأثير علي المتغيرات الاقتصادية الداخلية، وفقا لاستخدام النقد الأجنبي، مما يعني ضرورة البحث عن سياسات تعيد الثقة في النظام المصرفي لجذب مدخرات السودانيين العاملين بالخارج ، وتعزز من مساهمتها في الاقتصاد.

- **دراسة (منال، 2021)** ، تعتبر تحويلات المهاجرين ظاهرة حديثة نسبياً في النظام المالي سواء من حيث الحجم والتأثير في الاقتصاد العالمي ، .كما تتميز تلك التحويلات عن غيرها من مصادر النقد الأجنبي بتكلفتها المنخفضة لكونها لا تُلزِم البلد المصدرة لليد العاملة بالتزامات مالية في المستقبل ، كما تلعب هجرة اليد العاملة دوراً هاماً يساهم في تعويض آثار انخفاض عدد السكان والقوى العاملة في أسواق العمل بها، لذا كان الهدف من الدراسة إجراء د دراسة تحليلية قياسية لدور التحويلات في دعم النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (2019 - 1990) وتوصلت الدراسة إلي التأثير السلبي للتحويلات علي النمو الاقتصادي في مصر.

- **دراسة (عوامر وآخرون، 2022)** ، أشارت الدراسة إلى أن التحويلات تعتبر مصدر رئيسي للدخل القومي والدخل الفردي للأسر في كثير من البلدان النامية ، كما أوضحت أهمية التدفقات لاقتصادات منطقة شمال أفريقيا ، وقد بنيت الدراسة على فرضية أن تدفقات تحويلات المهاجرين المالية أتسمت بالاستقرار والنمو ، وكذلك افترضت الدراسة وجود تباين كبير في قيمة التدفقات الواردة بين اقتصاديات المنطقة وبالتالي تباين أهميتها الاقتصادية ، كما هدفت الدراسة إلى بيان ظاهرة التحويلات المالية وتطورها بالإضافة إلى تسليط الضوء على ابرز خصائص تلك التحويلات مقارنة بأشكال التدفقات الخارجية الأخرى . توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن معدل النمو السنوي لتدفقات التحويلات للمهاجرين بالمنطقة بلغ أكثر من 5% سنوياً ، في حين تم تقدير ما استقبلته المنطقة أكثر من 450 مليار دولار بمعدل سنوي يتجاوز 20 مليار دولار خلال العقدين المنصرمين ، وهو ما يمثل 3 بالمائة من إجمالي الناتج الحقيقي لاقتصاد المنطقة.

2: مفهوم و واقع تدفق التحويلات المالية على المستوى الإقليمي والعالمي

يشير هذا القسم إلى مفهوم التحويلات المالية والهجرة الدولية بالإضافة إلى أهمية تلك التحويلات الدولية على مستوى المناطق وفقاً للبيانات المتوفرة لبعض الدول ومقارنتها بالناتج المحلي الإجمالي .

2-1 : مفهوم التحويلات المالية:

يعتبر مفهوم التحويلات المالية للمهاجرين من الناحية الاقتصادية مفهوماً صعباً ومتشابكاً بسبب تنوع هذه التدفقات المالية وتنوع القنوات المستعملة لها وكذلك نتيجة اختلاف طرق تسجيل هذا النوع من مصادر التمويل الخارجي في موازين مدفوعات البلدان المرسلة والمستقبلة لها ,حيث تدرج بعض الدول التحويلات ضمن عوائد السياحة في حين تدرجها بلدان أخرى ضمن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة , ومن ناحية أخرى هناك تضارب كبير بين حجم التحويلات التي تتلقاها دول الأصل سنوياً خاصة البيانات الصادرة عن البنك الدولي مقارنة مع بيانات البلدان المتلقية للتحويلات وهذا يرجع أساساً إلي اختلاف بيانات الهجرة الدولية وتعدد المعايير المستخدمة في تحديد الشخص المهاجر(معيار الجنسية , معيار الإقامة) ومن وجهة أخرى فإن مرور نسبة كبيرة من التحويلات عبر القنوات غير الرسمية تزيد من صعوبة تقديرها بشكل دقيق. إلا أنه يمكن إعطاء تعريف للتحويلات بأنها" تحويلات جارية تضم الأصول المالية من المهاجرين أو العاملين المقيمين خارج الدولة الذين يقومون بتحويل هذه الأصول المالية إلي داخل دولتهم الأصلية لهدف استخدامها في مجالات مختلفة **(ديليب راثا ،2021 ، صفحة18 -20)**.

2-2: أهمية التحويلات المالية

تتمثل أهمية التحويلات وأثرها على التنمية فى كونها أحد أهم التدفقات المالية على مستوى العالم أجمع، حيث يفوق حجم تدفقات تحويلات المهاجرين حجم تدفقات المعونات الأجنبية، وتأتى مباشرة من حيث الحجم بعد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .كما تمثل التحويلات إحدى الأدوات الهامة التي يمكن أن تساهم مساهمة إيجابية وفعالة في تنمية اقتصاديات البلدان المستقبلة لها إذا ما توافرت البيئة المناسبة والسياسات الحكومية المحفزة التي تمكنها من أداء هذا الدور .ومن الآثار الإيجابية للتحويلات على مستوى الاقتصاد الكلي في الدول المستقبلة لها الدور الهام الذي تلعبه في مساندة ميزان المدفوعات فى تلك الدول واتسامها بالاستقرار النسبي بما يساعد حكومات الدول المستقبلة على التيقن بحجم المتوقع من التحويلات **(ريتشارد و بايج 2003، صفحة 3-4)**.

تعتبر تحويلات المغتربين أو العاملين بالخارج من أهم مصادر الإيرادات بالعملات الأجنبية، وذلك نسبة لمساهمتها في تحسين موقف ميزان المدفوعات، وتخفيض العجز في الحساب الجاري، وزيادة معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصةً في الدول النامية التي تواجهه نقص في موارد النقد الأجنبي. وأيضاً تساهم تحويلات المغتربين بالخارج في تخفيف مستوى الفقر والبطالة بتوفير فرص العمل وإيجاد مصادر للدخل الاستهلاكي والإنتاجي بزيادة التكوين الرأسمالي، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، والإلمام بالمهارات المختلفة عن طريق التجربة والتدريب(**الخليفة ، 2012، صفحة12-20**).

تتأثر تحويلات المغتربين سلباً أو إيجاباً بمجموعه من العوامل الخارجية و الداخلية ، ومن العوامل الخارجية تحسن أداء المؤشرات الاقتصادية، ومنها معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي، استقرار سعر الصرف ومعدل التضخم، بالإضافة إلى تقدم تطور البنية التحتية والاقتصادية للدول المضيفة للعمالة(**ريتشارد و بايج 2003، صفحة 10-20**). وبالنسبة للعوامل الداخلية ، قد تتأثر الدول المضيفة بالتطورات الاقتصادية والسياسية نتيجة للازمات الاقتصادية العالمية وبالتالي يتوقع انخفاض تحويلات العاملين بالخارج. بالإضافة إلى استقرار أوضاع العمالة المحلية ومستويات التوظيف وتحسن الأجور وارتفاع معدل النمو الاقتصادي وتوفر المناخ الاستثماري الملائم ومدى تطور الأسواق قد يؤدى إلى تخفيض عدد العاملين بالخارج. وقد تفرض بعض الدول قيوداً على سفر العاملين بالخارج في إطار خطتها التي تهدف إلى المحافظة على العمالة والموظفين المهنيين المهرة للحد من هجرة العقول Brain Drain .وأيضاً قد تفرض بعض الدول قيود في حالة قلة عدد العمال في المصانع والمشاريع الإنتاجية والخدمية الإستراتيجية.

2-3: الدول الأكثر تلقياً للتحويلات في العام 2020:

تأتي الهند في المرتبة الأولى من حيث تلقي تدفقات التحويلات في العام 2020بمبلغ 83.1 مليار دولار ، أما الصين فقد سجلت تحويلاتها مبلغ 59.5 مليار دولار في المرتبة الثانية ، ويرجع تفوق هاتين الدولتين من حيث تدفق التحويلات إلى ارتفاع عدد السكان على المستوى العالمي .كما سجلت كل من المكسيك والفلبين المرتبتين الثالثة والرابعة بحجم تدفقات بلغت 42.9 و 34.9 مليار دولار على التوالي .بينما سجلت جمهورية مصر العربية حجم تدفقات تحويلات بمبلغ 29.6 مليار دولار في المرتبة الخامسة وهي نسبة مرتفعة جداً حيث تأتي في المرتبة الأولى للدول الأفريقية والعربية . كما جاءت دولة باكستان في المرتبة السادسة بحجم تدفقات وصلت إلى 26.1مليار دولار ، وسجلت فرنسا كأول دولة أوربية المرتبة السابعة بحجم تدفقات 24.5 مليار دولار، وبحسب

تميز دولة بنغلاديش في العمالة الأجنبية لا سيما في دول الخليج فقد احتلت المرتبة الثامنة بحجم تدفقات 21.8مليار دولار ، وقد جاءت ألمانيا كدولة أوربية ثانية ضمن أكثر عشرة دول تلقياً للتحويلات في المرتبة التاسعة بحجم تدفقات 17.9 مليار دولار ، بينما كانت نيجيريا الدولة الأفريقية الثانية بعد مصر حيث سجلت حجم تدفقات 17.2 مليار دولار في المرتبة العاشرة عالمياً.

شكل رقم (1) حجم التحويلات المالية لبعض الدول في العام2020م

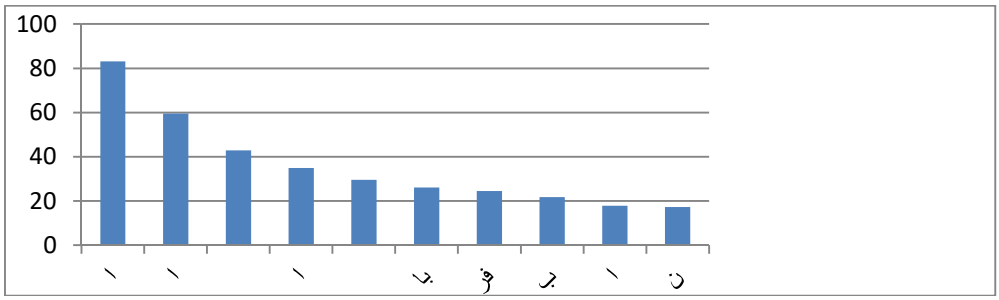

مصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات بنك دولي .

2-4: واقع تدفقات التحويلات المالية حسب المناطق (2009-2022):

أصدرت شركة المعارف العالمية للهجرة والتنمية والبنك الدولي تقريرها نصف السنوي المُعَنْوَن موجز الهجرة والتنمية 35 حيث أشار التقرير إلى هناك تعافياً في تدفقات التحويلات في عام 2021م ، وتم تقدير تدفقات التحويلات إلى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل بقيمة 589 مليار دولار في العام 2021، بزيادة قدرها 7.3% عن العام 2020. وتبلغ التحويلات أكثر من ثلاثة أمثال المساعدات الإنمائية الرسمية، وباستثناء الصين – فإنها تزيد بأكثر من 50% عن الاستثمار الأجنبي المباشر.

ولقد كان النمو في تدفقات التحويلات قويّاً بصورة استثنائية (21.6%) في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وانتعشت التحويلات أيضاً بقوة، أكثر في المناطق الأخرى، حيث سجلت نموّاً يتراوح بين 5%، و10%، في أوروبا وآسيا الوسطى، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجنوب آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء ، ولكن كانت الوتيرة كانت أبطأ في شرق آسيا والمحيط الهادئ (باستثناء الصين) حيث بلغت .1.4% و كانت أكبر خمسة بلدان متلقية للتحويلات بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي في العام 2021، هي: الهند والصين والمكسيك والفلبين وجمهورية مصر العربية. ومن حيث النسبة من إجمالي الناتج المحلي، كانت أكبر خمسة بلدان متلقية للتحويلات في عام 2021 من الاقتصادات الأصغر حجماً: تونغا ولبنان وجمهورية قيرغيز وطاجيكستان وهندوراس. وكانت

الولايات المتحدة أكبر مصدر للتحويلات في عام 2020م ، تلتها الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وسويسرا.

ومن المتوقع أن تستمر التحويلات في النمو في عام 2022، وإن اكتنفتها مخاطر تطورات سلبية. فأزمة كورونا أبعد ما تكون إلى الزوال، ولا تزال تشكل أهم مخاطر التطورات السلبية المحيطة بآفاق النمو العالمي، والتوظيف، وتدفقات التحويلات إلى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. وفضلاً على ذلك، فإن التحول من قنوات التحويلات النقدية إلى التحويلات الرقمية، الذي لوحظ في ذروة أزمة كورونا في عام 2020م، قد أخذ مجراه الطبيعي. وسيتطلب تحقيق مزيد من النمو تسريع وتيرة إمكانية حصول فئات المهاجرين على حسابات (معاملات) بنكية (التي تُعد ضرورية لاستخدام القنوات الرقمية). ومما يقف عائقاً أمام هذه العملية لوائح مكافحة غسل الأموال، ومحاربة تمويل الإرهاب المتسمة بالصرامة، والتي لا تسهل، على سبيل المثال، فتح حسابات للعملاء من خلال تقنيات معرفة العملاء الإلكترونية.(e-KYC) ويجب مواصلة الجهود للحفاظ على تدفق التحويلات

بيان	2009	2017	2018	2019	2020	2021	2022
عالم	433	640	694	719	702	713	726
دول منخفضة ومتوسطة دخل	302	478	524	548	540	553	565
شرق آسيا وباسفيك	80	134	143	148	136	139	142
أوربا و آسياوسطى	33	52	59	62	56	54	50
أمريكالاتينية وكاريبي	55	81	89	96	103	108	112

عن طريق خفض تكلفة التحويلات، وزيادة إمكانية حصول المهاجرين ومقدمي خدمات التحويلات على الخدمات المصرفية، واتخاذ تدابير على صعيد السياسات للتصدي لأزمة كورونا **(عثمان2012، صفحة17-20).**

2-5 : واقع تدفقات التحويلات المالية حسب المناطق(2009-2022)

جدول رقم(1) تدفقات التحويلات(2009-2022) بالمليار دولار

شرق الأوسط وشمال أفريقيا	31	52	117	132	140	147	152	158
نوب آسيا	75	117	132	140	147	152	158	159
أفريقيا نوب صحراء	28	41	49	48	42	43	44	

*Source World Bank , Credit Labanais Economic Reseach Unit

العام	السودان	أثيوبيا	الأردن	اندونيسيا	السنغال	الجزائر	صر	المغرب	تونس
2010	2	1.5	14.4	0.9	9.2	0.1	5.7	6.9	4.5
2011	1.1	1.7	14.9	0.8	9.1	0.1	6.1	7.2	4.2
2012	2.3	1.4	14.1	0.8	8.9	0.1	6.9	6.6	4.8
2013	0.9	1.7	12.9	0.8	9.4	0.1	6.2	6.4	4.7
2014	0.7	3.2	11.9	1	9.7	1.1	6.4	7.1	4.7
2015	0.2	1.7	13.9	1.1	9.9	1.2	5.6	6.9	4.3

يتبين من الجدول رقم (1) ما يلي :

1- ارتفاع تدفقات التحويلات المالية على المستوى العالمي بشكل متزايد للاعوام 2009-2019 ، مع انخفاض طفيف في العام 2020، والارتفاع مرة اخرى في العامين 2021، 2022م، على الرغم من تداعيات كوفيد 19، وينطبق ذات التحليل على الدول منخفضة الدخل ودول شرق اسيا والباسفيك ، بالإضافة لدول إفريقيا جنوب الصحراء .

2- أما دول شرق آسيا والباسفيك ، وأوربا وآسيا الوسطى ، بالإضافة إلى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا ، فقد سجلت جميعها زيادات مضطردة في تدفقات التحويلات المالية خلال الفترة 2009-2022.

2-6: الأهمية النسبية للتحويلات / الناتج المحلي لبعض الدول (2010-2020):

4.1	6.2	5.6	1.2	10.4	1	16	1	0.2	2016
4.5	6.2	10.5	1.1	10.2	0.9	12.9	0.5	0.2	2017
4.5	5.9	10.2	1.1	10.5	1.1	9	0.6	1.3	2018
4.9	5.8	8.8	1	10.8	1	8.2	0.5	1.6	2019
4.9	6.5	8.1	1.2	10.5	0.9	8.3	0.4	1.4	2020

من إعداد الباحث ، اعتماداً علي بيانات البنك الدولي ، بالملحق

من الجدول رقم(2) يلاحظ ما يلي:

1- تراوحت نسبة تدفقات تحويلات السودانيين العاملين بالخارج إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2010-2020 ما بين 0.2-2.3% ,وهي نسبة ضعيفة جداً حيث لم تصل إلى 3%. أما بالنسبة لدولة إثيوبيا فقد تراوحت النسبة ما بين0.4-3.2% وهي تمثل نسباً متقاربة مع السودان .

2- تشير نتائج التحليل إلى ارتفاع مساهمة تحويلات الأردنيين عند مقارنتها بالناتج المحلي الإجمالي حيث تراوحت النسبة ما بين 8.2-14.9%.

3- على الرغم من ارتفاع التحويلات لدولة اندونيسيا من حيث الحجم ، إلا أنها لم تصل إلى نسبة 2% خلال الفترة المشار إليها ، حيث أظهرت نسباً ضعيفة ، أما بالنسبة لدولة السنغال فقد سجلت نسباً مرتفعة تراوحت ما بين 8.9-10.8%.

4- وبالنظر إلى الجمهورية الجزائرية فهي لم تختلف عن السودان وإثيوبيا واندونيسيا ، حيث تراوحت النسبة ما بين 0.1-1.2% وهي نسبة أيضاً ضعيفة مقارنة بالنتاج المحلي الإجمالي .

5- تعتبر جمهورية مصر العربية من أكثر الدول استفادة من تدفقات التحويلات ، فقد تراوحت الأهمية النسبية ما بين 5.7-10.5% ، وهي نسبة مرتفعة تعكس مدى اهتمام الدولة بهذا المصدر الهام من مصادر النقد الأجنبي .

6- عند النظر لتدفقات التحويلات مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي للملكة المغربية يلاحظ أنها تراوحت ما بين 5.8-7.1% ، حيث تشكل أيضاً مصدراً هاماً للنقد الأجنبي كما

هو الحال بالنسبة لجمهورية مصر العربية. كما تراوحت ما بين 4.9%-4.2 بالنسبة للجمهورية التونسية .

وبنظرة شاملة للأهمية النسبية لتدفق التحويلات مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي للدول المختارة ، فان دولاً مثل السنغال وجمهورية مصر العربية والمملكة المغربية والجمهورية التونسية شكلت لها التحويلات أهمية كبيرة، بينما انخفضت أهميتها لجمهورية السودان وإثيوبيا والجمهورية الجزائرية والتونسية و اندونيسيا .

3: منهجية التحليل ونتائج التقدير

يستعرض القسم الثالث عرض المنهجية القياسية المتبعة في التحليل وذلك من خلال استخدام المناهج والأساليب القياسية الحديثة والتي تتمثل في أساليب تحليل نماذج انحدار السلاسل الزمنية المتكاملة وذلك من خلال دراسة جذر الوحدة للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة لتحديد درجة سكونها (تكاملها) ومن ثم استخدام تحليل التكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع , ومن ثم تقدير نموذج الدراسة باستخدام منهجية متجه الانحدار الذاتي (VAR) .

3-1 : توصيف نموذج الدراسة

يتضمن النموذج القياسي والذي يهدف إلى التعرف على الآثار الاقتصادية لتحويلات السودانيين العاملين بالخارج على عدد من المتغيرات الاقتصادية التي يعبر عنها بدالة رياضية يتم تحديدها من خلال الأدبيات متمثلة في النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية , وتشتمل مرحلة توصيف النموذج على الخطوات التالية:

3-1-1: تحديد متغيرات الدراسة :

اعتمدت الدراسة في تحديد متغيرات النموذج القياسي على مصادر النظرية الاقتصادية و المعلومات المتاحة عن دراسات قياسية سابقة ,وبما أن الدراسة تهدف إلى قياس الآثار الاقتصادية لتحويلات السودانيين العاملين بالخارج ولذلك فأن المتغيرات تتمثل في ما يلي:

* المتغيرات التابعة: الناتج المحلى الاجمالى , الصادرات السلعية, احتياطيات النقد الاجنبى .
* المتغير المستقل: تحويلات السودانيين العاملين بالخارج .

3-1-2: منهجية التحليل:-

اعتمدت الدراسة على مجموعة متنوعة من أساليب التحليل القياسي المتقدمة لقياس الآثار الاقتصادية لتحويلات السودانيين العاملين بالخارج تتمثل في استخدام منهجية متجه الانحدار الذاتي(VAR) اذ أنه من الشائع جدا في الاقتصاد أن يكون هناك نماذج فيها بعض المتغيرات ليست فقط متغيرات مفسرة لمتغير تابع، ولكن هي أيضاً تُفَسر بالمتغيرات التي كانت تفسرها. في هذه الحالة نحصل على نماذج المعادلات الآنية. والتي يجب تحديد أي منها كتغيرات داخلية والمتغيرات الخارجية أو المحددة سابقاً.

انتقد(1980)Sims قرار التمييز بين المتغيرات. وفقا لـ Sims إذا كان هناك آنية بين عدد من المتغيرات إذ يجب أن تعامل جميع المتغيرات بنفس الطريقة. بمعنى آخر يجب أن لا يكون هناك تمييز بين المتغيرات الداخلية والخارجية, بناء على ذلك فان جميع المتغيرات تعامل كمتغيرات داخلية، هذا يعني في شكلها المخفض كل معادلة تأخذ نفس المتغيرات مما يقود الى بناء نماذج متجه الانحدار الذاتي , VAR, ولذلك فأن سيمس يعتبر أول من جاء بفكرة شعاع الانحدار الذاتي(VAR) كبديل للنماذج البنيوية التي تعتمد على المعادلات الآنية.

وتتركز نمذجة شعاع الانحدار الذاتي على فرضية تقارب التطور الاقتصادي لوصف السلوك الديناميكي من N متغيرة وx مرتبطة خطياً بالماضي.

ومثال على ذلك السلسلة الزمنية y_t التي تتأثر بالمتغيرات الحالية والمتغيرات السابقة لـx_t وآنياً السلسة الزمنيةx_t تكون سلسلة تتأثر بالقيمة الحالية والقيم المحددة سابقاً للسلسلة الزمنيةy_t في هذه الحالة فان النموذج البسيط ثنائي المتغير يكون كالتالي:

$$y_t = \beta_{10} + \beta_{12}x_t + \gamma_{11}y_{t-1} + \gamma_{12}x_{t-1} + u_{yt} \quad 1$$

$$x_t = \beta_{20} + \beta_{21}y_t + \gamma_{21}y_{t-1} + \gamma_{22}x_{t-1} + u_{xt} \quad .2$$

حيث نفترض y_t, x_t مستقرة،u_{yt}, u_{xt} حد الخطأغير المرتبط ذاتياً ,وتتصف بأنها ذات ضجيج ابيض. ويظهر لنا جلياً أن كل معادلة انحدار لعنصر من الشعاع Y على ماضية وماضي العناصر الأخرى من الشعاع ولذلك نرى في هذه المعادلات نوعاً من الانتظام الإحصائي في إدخال المتغيرات , وبشكل خاص أخذ التأثيرات الديناميكية بين هذه المتغيرات

في الحسبان. وأن تقدير النموذج يمكن أن يتم باستخدام طريقة المربعات الصغرى على كل معادلة ، ويتطلب بناء نماذج VAR إتباع الخطوات التالية:

الخطوة الأولى : اختبار استقرارية متغيرات الدراسة

قبل استخدام البيانات في تقدير نماذج الدراسة سوف يتم اختبار استقرار وسكون متغيرات الدراسة وذلك باستخدام اختبارات جذر الوحدة بهدف التحقق من سكون السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكامل كل سلسلة (درجة سكونها) حيث يعد شرط السكون شرطاً أساسياً من شروط تحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية . وسوف تعتمد الدراسة على تطبيق اختبار ديكي فوللر الموسع(ADF) للتأكد من سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

الخطوة الثانية : اختبارات التكامل المشترك

تستخدم الدراسة منهجية التكامل المشترك لمعرفة العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المدى الطويل والذي يتطلب أن تكون المتغيرات الخاضعة لهذا الاختبار غير مستقرة في مستواها ولكنها تتمتع بنفس درجة الاستقرار أي أنها تصبح ساكنة بعد أخذ الفروق الأولى أو الثانية. حيث يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدى التقلبات في احداهما لإلغاء التقلبات في السلسة الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن .

وحسب منهج القياس الاقتصادي هناك العديد من طرق اختبار التكامل المشترك ومن أهمها:طريقة انجل – جرانجر(Engle-granger) وطريقة (Johanson).اختبار الحدود.

الخطوة الثالثة : تحديد درجة التأخير لنماذج الدراسة

يستدعي قبل تقدير نماذج الدراسة وفقاً لمنهجية (VAR) تحديد درجة التأخير المناسبة له وذلك بالاعتماد على مجموعة من المعايير من أهمها :

1/معيار خطأ التنبؤ النهائي (FPE) Final Predictor Error Criterion.

2/معيار المعلومات ل AKAIKE(AIC).

3/ معيار المعلومات ل شوارتز (SC).

4/معيار المعلومات(HQIC) (Hannan&Quinn , Information Criterion)

ملحوظة : يمكن أن نحصل في التطبيق العملي على نتائج مختلفة من هذه المعايير , في هذه الحالة نقوم باختيار التباطؤ الزمني الذي حصلنا عليه في العدد الأكبر من المعايير.

الخطوة الرابعة تقدير نموذج تصحيح متجهات الخطأ(VECM)

ان وجود التكامل المشترك بين المتغيرات يعني إمكانية تصميم نموذج متجه انحدار ذاتى (VAR) على هيئة فروق أولى للمتغير مع إضافة فجوة زمنية متباطئة لذلك ستقوم هذه الدراسة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ بوصفه إحدى التقنيات الإحصائية الحديثة فى تحليل سرعة التكييف والتلاءم مع المتغيرات عبر الزمن , ويعرف انجل معامل تصحيح الخطأ بأنه نسبة عدم التوازن فى فترة زمنية معينة والتي صححت فى الفترة الزمنية اللاحقة . ويقوم نموذج تصحيح الخطأ في هذه الدراسة على أن هنالك علاقة توازنية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة من خلالها تتحدد القيمة التوازنية وتتميز طريقة تصحيح الخطأ عن الطرق الأخرى مثل طريقة انجل –جرانجر وطريقة جوهانسون بقدرتها على فصل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة إلى علاقة فى المدى البعيد وأخرى فى المدى القصير , بالإضافة إلى فصل معاملة حد تصحيح الخطأ .

3-2" نتائج تقدير نموذج الدراسة:

لتقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة ، يتم اتباع الخطوات التالية:

3-2-1: اختبار استقرارية متغيرات نموذج الدراسة

قبل تقدير نموذج الدراسة يتطلب أولاً اختبار استقرارية بيانات متغيرات نموذج الدراسة وذلك لتجنب الحصول على نتائج زائفة ولتحديد درجة تكامل كل سلسلة من السلاسل الزمنية للمتغيرات ونظرا" لتعدد الاختبارات الإحصائية التي يمكن من خلالها الحكم على استقرارية متغيرات الدراسة سوف يتم استخدام اختبار (ديكي فولر) الموسع (ADF)-Augment Dickey-fuller وجاءت نتائج التقدير كما هو موضح فى الجدول رقم (3) .

المتغيرات	الرمز	اختبار جذر الوحدة		مستوى الاستقرار
		P.value	قيمة الاختبار ADF( )	
1/ تحويلات العاملين بالخارج	tr	0.0373	3.292-	المستوى
2/ الناتج المحلى الاجمالى	gdp	0.0085	-3.680	المستوى

3/ الصادرات السلعية	xp	0.0000	-6.645	الفرق الأول
4/ احتياطي النقد الأجنبي	rs	0.0000	-6.454	الفرق الأول

المصدر : من إعداد الباحث من نتائج التقدير باستخدام برنامج E.Views12 .

يتضح من الجدول رقم (3) واعتماداً على اختبار ديكي-فولر الموسع(ADF) أن متغيرات (تحويلات العاملين بالخارج, الناتج المحلى الاجمالى) ساكنة في مستواها عند مستوى دلالة معنوية 5%, مما يعني أن هذه المتغيرات متكاملة من الدرجة (صفر)(I(0)) بينما نجد أن متغيرات (الصادرات, احتياطي النقد الأجنبي) غير ساكنة في مستوياتها ولذلك تم إعادة إجراء اختبار جذر الوحدة مرة أخرى لهذه المتغيرات فكانت النتائج تشير لوجود سكون لهذه المتغيرات بعد الفروق الأولى عند مستوى معنوية 5% وهذا يعنى أن السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I(1) وهذا يعتبر مؤشر جيد لفاعلية استخدام اختبار الحدود للتكامل المشترك بين السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

3-2-2: اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج الدراسة : بعد ما تم الحصول على نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وتم تحديد درجة التكامل لكل متغير والاستنتاج بأن السلاسل الزمنية للمتغيرات مختلفة في التكامل ولذلك فأن الاختبار المناسب لذلك هو اختبار الحدود للتكامل المشترك(Bounds Test) للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات موضوع الدراسة , وتم إجراء اختبار التكامل المشترك وفيما يلي الجدول رقم (4) الذي يوضح نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك لمتغيرات نموذج الدراسة خلال الفترة (2020-1977):

جدول (4) :نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة

F-statistic	K	Value
6.846	**4**	
Bound11	Bound10	Significance
3	2.08	10%
3.49	2.39	5%
3.73	2.7	2.5%

1%	3.06	4.15

المصدر :من إعداد الباحث من نتائج التقدير باستخدام برنامج12 E.Views

يتضح من نتائج التقدير فى الجدول(4) أن قيمة إحصاء بلغت (6.846) وبمقارنتها بالقيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% نجدها أكبر من الحد الأعلى من جدول critical value Bounds والبالغة (3.49) وبالرجوع إلى قاعدة اتخاذ القرار يتم رفض فرض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك وقبول الفرض البديل القائل بوجود تكامل مشترك وأن هنالك علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع .

3-2-3: اختيار فترة الإبطاء المثلى للفروق

يعتبر نموذج (VAR) حساس جداً للفجوات الزمنية ولذلك تم تحديد فترة الإبطاء المثلى للمتغيرات فى نموذج الدراسة باستخدام متجه انحدار ذاتي غير مقيد Autoregressive Model Unrestricted vector من خلال استخدام خمسة معايير مختلفة لتحديد الفترة **(الشوربجى, 2009, صفحة 157)** وهى:-معيار خطأ التنبؤ النهائي(FPE). معيار معلومات أكيكلى(AIC).-معيار معلومات شوارز(SC). معيار معلومات حنان كوين(Q-H).-معيار نسبة الإمكان الأعظم(LR). ووفقاً لهذه المعايير تم اختيار فترة الإبطاء المثلى التي تمتلك لأقل قيمة (والتي أجمعت عليها معظم المعايير), ويوضح الجدول (5) نتائج اختيار فترة الإبطاء المثلى لمتغيرات الدراسة.

جدول (5):معايير اختيار فترة الإبطاء المثلى لمتغيرات الدراسة

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-206.9783	NA	526.3116	11.94162	12.03049	11.97230
1	-158.1521	89.287*	40.656*	9.3800*	9.6461*	9.4721*
2	-156.6095	2.644388	46.93327	9.520545	9.964931	9.673947
3	-154.8442	2.824617	53.70004	9.648238	10.27038	9.863000
4	-154.0087	1.241274	65.16538	9.829068	10.62896	10.10519
5	-149.9409	5.578611	66.25263	9.825197	10.80284	10.16268
6	-148.8394	1.384850	80.61377	9.990821	11.14622	10.38967

المصدر : من إعداد الباحث من بيانات الدراسة بناء على مخرجات برنامج E.Views12

* تشير غالى العدد الأمثل لفترات الإبطاء الذي يختاره كل معيار عند مستوى معنوية (5%).

يتضح من الجدول(5) أن العدد الأمثل لفترات الإبطاء والذي أجمعت عليه معظم المعايير المستخدمة والذي يمتلك أقل القيم للمعايير هي فترة إبطاء واحدة وهى التي يتم استخدامها فى تقدير نموذج (VAR).

فيما يلي نتائج تقدير نموذج (VAR)لقياس الآثار الاقتصادية لتحويلات السودانيين العاملين بالخارج خلال الفترة (2020-1977) وذلك وفقا" للنموذج التالي:

جدول رقم (6): نتائج تقدير نموذج VAR خلال الفترة (2020-1977)

	EX	GDP	RS	TR
EX(-1)	0.251712	2.178434	-0.06595	0.063387
	0.13494	1.64021	0.02542	0.0332
	[3.86536]	[4.32814]	[2.59452]	[3.90907]
GDP(-1)	0.017458	0.92502	0.000482	-0.00341
	-0.00872	-0.10604	-0.00164	-0.00215
	[2.00121]	[8.72331]	[0.29305]	[-1.58998]
RS(-1)	3.672977	-1.17101	1.075906	-0.05231
	-0.63912	-7.76864	-0.12039	-0.15726
	[5.74688]	[-0.15074]	[8.93699]	[-0.33265]
TR(-1)	0.551062	0.08385	0.257178	0.586937
	0.56642	6.88492	0.10669	0.13937
	[3.97288]	[4.02889]	[2.41044]	[4.21128]
C	29.55371	3881.957	5.127062	183.4188
	314.609	3824.11	59.261	77.412
	[3.09394]	[5.01513]	[4.01902]	[2.36938]
R2	0.86	0.66	0.77	0.74

المصدر : من إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.

يتضح من الجدول (6) ما يلي:

- بلغت قيمة الثابت(29.5) حيث تشير إلى قياس أثر التحويلات على الصادرات السلعية وهى تمثل قيمة الصادرات السلعية عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة تساوى الصفر, كما بلغت قيمة الثابت لقياس أثر التحويلات على معادلة الناتج المحلى الاجمالى (3881.9), وقياس أثر التحويلات على معادلة الاحتياط من النقد الأجنبي بلغت (5.127) وجميعها شكلت قيماً موجبة .
- هنالك علاقة طردية بين تحويلات العاملين بالخارج والصادرات السلعية حيث بلغت قيمة معامل التحويلات (0.55) وهى دالة إحصائياً" عند مستوى معنوية (0.05) مما يعنى زيادة حجم التحويلات بنسبة (1%) يؤدى إلى زيادة حجم الصادرات بنسبة (0.6%).
- هنالك علاقة طردية بين تحويلات العاملين بالخارج والناتج المحلى الاجمالى حيث بلغت قيمة معامل التحويلات (0.083) وهى دالة إحصائياً" عند مستوى معنوية (0.05) مما يعنى زيادة حجم تحويلات العاملين بالخارج بنسبة (1%) يؤدى إلى زيادة الناتج المحلى الاجمالى بنسبة (0.08)%.
- هنالك علاقة طردية بين تحويلات العاملين بالخارج واحتياطي النقد الأجنبي حيث بلغت قيمة معامل التحويلات (0.257) وهى دالة إحصائياً" عند مستوى معنوية (0.05) مما يعنى زيادة حجم تحويلات العاملين بالخارج بنسبة (1%) ينجم عنه زيادة في حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي بنسبة (0.3)%.
- يدل معامل التحديد المعدل والذي بلغت قيمته (0.86) في نموذج قياس أثر التحويلات على الصادرات أن نسبة (86) % من التباين في متغير الصادرات تم تفسيرها من خلال متغيرات النموذج , كما بلغت قيمة معامل التحديد فى نموذج قياس أثر التحويلات على الناتج المحلى الاجمالى بلغت (0.66) مما يعنى أن نسبة (66%) من التغيرات فى الناتج المحلى الاجمالى يمكن إرجاعها إلى متغيرات النموذج, بينما بلغت قيمة معامل التحديد لنموذج قياس أثر التحويلات على الاحتياطي من النقد الأجنبي (0.72) مما يعنى أن نسبة (72%) من التغيرات فى احتياطي النقد الأجنبي تم تفسيرها من خلال متغيرات النموذج .

3-3: فحص صلاحية النموذج:

يتم تشخيص صلاحية النموذج وذلك بالتأكد من أن النموذج مستوفي لعدد من المعايير القياسية اللازمة لعملية الاستدلال الإحصائي السليم، أهم هذه المعايير تحقق الافتراضات الخاصة بحدود الخطاء وهى أن مشاهدات حد الخطاء العشوائي مستقلة عن بعضها البعض و متماثلة التوزيع وإنها موزعة توزيع طبيعي بوسط صفر وتباين σ^2 وبما أن μ_t غير معلوم يتم استخدام البواقي بدلاً عنه. وفيما يلى نتائج تحقق تشخيص صلاحية نموذج الدراسة وذلك على النحو التالي :

3-3-1: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

يوضح الجدول رقم (7) نتائج اختبار فرضية العدم القائلة أن البواقي غير مستقلة عن بعضها البعض باستخدام اختبار مضاعف لاجرانج(Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:) حيث تشير النتائج إلى عدم وجود دليل إحصائي لقبول فرضية العدم ؛ بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي فى جميع النماذج حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية أكبر من 5%.

جدول (7):اختبار مضاعف لاجرانج لفرضية استقلال البواقي لنموذج Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

نموذج	Obs*R-squared	Prob
اثر التحويلات على الصادرات	6.765	0.0541
اثر التحويلات على الناتج المحلى	9.613	0.114
اثر التحويلات على احتياطي النقد الأجنبي	7.782	0.076

المصدر : من إعداد الباحث من بيانات الدراسة بناء على مخرجات برنامج E.Views12

3-3-2 : نتائج اختبار فرضية ثبات التباين

تم استخدام اختبار(Breusch-Pagan-Godfrey). حيث يوضح الجدول رقم (8) نتائج الاختبار ، والذي يشير إلى عدم وجود دليل إحصائي لرفض فرضية العدم الذي يعني عدم وجود مشكلة اختلاف تباين فى جميع النماذج..

جدول رقم (8) :اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لفرضية عدم ثبات التباين

نموذج	Obs*R-squared	Prob
اثر التحويلات على الصادرات	3.621	0.611
اثر التحويلات على الناتج المحلى	4.022	0.453

اثر التحويلات على احتياطي النقد الأجنبي	3.809	0.187

المصدر : من إعداد الباحث من بيانات الدراسة بناء على مخرجات برنامج E.Views12

4: النتائج و التوصيات

4-1: النتائج: توصل البحث إلى النتائج التالية :-

1- وجود علاقة طردية بين تحويلات العاملين بالخارج والصادرات السلعية حيث بلغت قيمة معامل التحويلات (0.55) وهى دالة إحصائياً" عند مستوى معنوية (0.05) مما يعنى زيادة حجم التحويلات بنسبة (1%) يؤدى الى زيادة حجم الصادرات بنسبة (0.6%).

2- وجود علاقة طردية بين تحويلات العاملين بالخارج والناتج المحلى الاجمالى حيث بلغت قيمة معامل التحويلات (0.083) وهى دالة إحصائيا" عند مستوى معنوية (0.05) مما يعنى زيادة حجم تحويلات العاملين بالخارج بنسبة (1%) يؤدى إلى زيادة الناتج المحلى الاجمالى بنسبة (0.08)%.

3- وجود علاقة طردية بين تحويلات العاملين بالخارج واحتياطي الأجنبي حيث بلغت قيمة معامل التحويلات (0.257) وهى دالة إحصائيا" عند مستوى معنوية (0.05) مما يعنى زيادة حجم تحويلات العاملين بالخارج بنسبة (1%) ينجم عنه زيادة في حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي بنسبة (0.3)%.

4-2 : التوصيات : بناءً على النتائج المحققة يوصي البحث بالآتي :-

1- الاهتمام بآليات جذب تحويلات العاملين بالخارج في السودان من شأنه أن يزيد من فعالية مساهمتها في الاقتصاد القومي، وفي توفير موارد ومصادر للنقد الأجنبي تتسم بالاستمرارية.

2- تفعيل دور السفارات والقنصليات من خلال الملحقيات والمستشارين الاقتصاديين من اجل جذب تحويلات العاملين بالخارج.

3- توفير البيئة الاستثمارية الجاذبة لاستثمارات العاملين بالخارج وبالتالي تحويلاتهم.

4- السعي لاستقرار سياسات النقد الأجنبي وسعر الصرف ، بمحدودية التعديلات التي تطرأ عليها .

5- تخصيص محور بالسياسة المصرفية يعنى بخدمات العاملين بالخارج المصرفية كما هو الحال بالنسبة لقطاع التجارة الخارجية والتمويل الأصغر .

6- الاستمرار في سياسة تشجيع المصارف في الانتشار المصرفي على المستوى الداخلي مع تسهيل وتبسيط إجراءات فتح الحسابات للعاملين بالخارج مع إمكانية التواصل مع أفراد الآسر في المناطق والمدن المختلفة.

7- مساعدة المصارف في فتح الفروع المصرفية والتواكيل ومكاتب الصرافات خارج السودان بما يكفل انسياب العملات الأجنبية إلى داخل الدولة ، من خلال التنسيق مع البنوك المركزية الخارجية والبنوك المراسلة.

8- توفير خدمات خاصة للعاملين بالخارج وأسرهم من خلال المصارف المراسلة والفروع المصرفية والصرافات الآلية.

5 : قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية

1) Dilip Ratha, Global Remittance Flows in 2021: A Year of Recovery and Surprises, World Bank Blogs, 11/17/2021 AD, (18-20).

(2) Richard, Adams Jr. and John Page, Poverty Reduction Group, World Bank, Working Paper 3179, 2003, (3-20).

(3) Somaya Abdel Moneim Abdel Rahman Mohamed, The Impact of Remittances of Sudanese Workers Abroad on the Balance of Payments During the Period 1980-2015 AD, Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 21, Number 2, Sudan University of Science and Technology.

(4) Othman Hassan Othman, Mechanisms for Enhancing the Role of Expatriates in Supporting the National Economy, (Documents of the Second Migration Economics Conference, July 2012 AD), (17-20).

(5) Awamer Mohamed et al., Features of financial migrant flows and their importance to North African economies, Horizons of Management and Economics Sciences Journal, Volume 6, No. 1, 2022 (Republic of Algeria).

(6) Magdy Al-Shorbaji, The Impact of Economic Growth on Employment in the Egyptian Economy, North African Economics Journal, Sixth Issue, 2009, (157).

(7) Muhammad Al-Hassan Al-Khalifa, Incentives and Attractive Procedures for Expatriate Remittances (Documents of the Second Migration Economics Conference, July 2012), (12-20).

(8) Manal Jaber Morsi Muhammad, The Role of Remittances in Supporting Economic Growth in Egypt, An Econometric Study for the Period (1990-

2019), Journal of Financial and Commercial Research, Volume (22) - First Issue - January 2021, Port Said University, (408-409).

ثانياً: المصادر الأجنبية

(1) D. O. Olayungbo* and Ahmod Quadri ،Remittances, financial development andeconomic growth in sub-Saharan African countries: evidence from a PMG-ARDL approach Olayungbo and Quadri Financial Innovation (2019) 5:9 https://doi.org/10.1186/s40854-019-0122-8.

(2) Gyan Pradhana, Mukti Upadhyayb and Kamal Upadhyayac* Remittances and economic growth in developing countries The European Journal of Development Research Vol. 20, No. 3, September 2008.

ثالثاً : التقارير والدوريات

(1) إحصاءات البنك الدولي ، دليل البيانات،حسب الدول ، 2022م.

(2) بنك السودان المركزي ، التقارير السنوية 2000-2020م.

6:قائمة الملاحق

العام	السودان	أثيوبيا	الأردن	اندونيسيا	السنغال	الجزائر	مصر	المغرب	تونس
2010	74150	29930	27130	755090	16120	161210	218980	93220	46210
2011	78200	31950	29520	892970	17810	200000	235990	101370	48120
2012	63200	43310	31630	917870	17660	209060	279120	98270	47310
2013	66030	47650	34450	912520	18920	209760	288430	106830	48680
2014	76820	55610	36850	890810	19800	213810	305600	110080	50270
2015	84990	64590	38590	860850	17770	165980	329440	101180	45780
2016	102940	74300	39890	931880	19040	160030	332440	103310	44360

جدول رقم(1) : الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول بالمليون دولار (2010-2020)

42160	109680	235730	170100	21000	1020000	41410	81770	129720	**2017**
42690	118100	249710	174910	231200	1040000	42930	84270	32330	**2018**
41770	119870	303080	171770	23400	1120000	44500	95910	32340	**2019**
42510	114730	365250	145010	24490	1060000	43700	107660	34330	**2020**

المصدر : البنك الدولي ، دليل البيانات ، حسب الدول ، 2022.

جدول رقم(2) : تحويلات العاملين بالخارج لبعض الدول بالمليون دولار (2010-2020)

المصدر : البنك الدولي ، دليل البيانات ، حسب الدول ، 2022.

تونس	المغرب	مصر	الجزائر	السنغال	اندونيسيا	الأردن	أثيوبيا	السودان	العام
2063	6423	12453	197	1480	6920	3900	436	1460	**2010**
2004	7256	14324	203	1620	6920	4390	538	824	**2011**
2266	6508	19236	215	1580	7210	4470	624	1460	**2012**
2291	6882	17833	210	1780	7610	4430	833	620	**2013**
2347	7789	19570	2452	1930	8550	4370	1800	507	**2014**
1971	6904	18325	1997	1760	9660	5350	1090	151	**2015**
1821	6383	18590	1989	1980	8910	6370	772	153	**2016**
1890	6823	24737	1792	2150	8990	5340	393	213	**2017**
1902	6919	25516	1985	2430	11220	3850	436	425	**2018**
2050	6963	26781	1786	2520	11670	3680	480	522	**2019**
2100	7419	29603	1682	2560	9650	3620	404	495	**2020**

جدول رقم(3) : المؤشرات الاقتصادية لجمهورية السودان بالمليون دولار (1977-2020)

العام	التحويلات	الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات السلعية	الاحتياطيات
1977	40	8700	661	
1978	69	7670	518	
1979	128	9030	535	
1980	262	8950	543	
1981	384	10020	657	
1982	133	8320	498	
1983	274	8230	624	
1984	285	10450	629	
1985	261	8090	374	
1986	113	10090	330	
1987	138	12090	504	
1988	217	14370	509	
1989	417	21410	672	
1990	62	33640	374	
1991	45	43890	305	8
1992	124	70030	319	28
1993	75	8880	417	37
1994	107	12790	503	78
1995	346	13830	556	163
1996	222	9020	620	107
1997	426	11680	594	82
1998	687	11250	596	91
1999	665	10680	780	189
2000	641	12260	1810	138
2001	740	15720	1700	50
2002	978	18140	1950	249
2003	1220	21360	2540	529
2004	1400	26650	3780	1340
2005	704	35180	4820	1870
2006	801	45260	5660	1660
2007	1000	59440	8880	1380
2008	1590	64830	11670	1400
2009	1390	58320	8260	1090
2010	1460	74150	11400	1040
2011	824	78200	10190	193
2012	1460	63200	4070	193
2013	620	66030	4790	193
2014	507	76820	4350	181
2015	151	84990	3170	174
2016	153	102940	3090	168
2017	213	129720	4100	178
2018	425	32330	3480	1320
2019	522	32340	3730	1380
2020	495	34330	3800	1260